S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/717
4 September 1996

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالوكالة للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق لسعادتكم التقرير السادس الشامل للأضرار المترتبة على تطبيق قراري مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣) وذلك خلال الفترة من ١٩٩٢/٤/١٥ إلى ١٩٩٥/١٢/٣١.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الوثيقة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) على السني المنتصر
القائم بالأعمال بالوكالة

130996 130996 96-22868

المرفق

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

اللجنة الشعبية العامة

للاتصال الخارجي والتعاون الدولي

التقرير [السادس] الشامل

للأضرار المترتبة على تطبيق قراري مجلس الأمن

٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣)

خلال الفترة

١٩٩٢/٤/١٥ إلى ١٩٩٥/١٢/٣١

الأضرار المترتبة على تطبيق قراري مجلس الأمن
٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣)
خلال الفترة
١٩٩٢/٤/١٥ إلى ١٩٩٥/١٢/٣١

إن الأضرار الفادحة والآثار السلبية الجمة الناجمة عن تطبيق الإجراءات القسرية الظالمة، التي فرضت على الشعب العربي الليبي بموجب قراري مجلس الأمن الجائرين ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣)، لا يزال تأثيرها يتضاعف ويتفاقم بشكل خطير يوما بعد يوم، وقد امتدت هذه الأضرار وآثارها السلبية إلى كافة القطاعات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية على حد سواء، كما طالبت هذه الأضرار وأدت إلى عرقلة كافة البرامج والخطط الإنمائية المستهدفة لقاعدة البنية الأساسية، وبالتالي القضاء على آمال وطموحات الشعب العربي الليبي، في تحقيق المزيد من التقدم والازدهار والتنمية والاستقرار والعيش في أمن وسلام.

وفيما يلي بعض التفاصيل عن حجم الأضرار البشرية والمادية الفادحة والخسائر المالية الباهظة التي تكبدها الشعب العربي الليبي طوال هذه الفترة المشار إليها أعلاه والتي أمكن حصرها، وبيانها على النحو التالي:

أولا - الآثار الإنسانية

قطاع الصحة والضمان الاجتماعي

يهدف قطاع الصحة والضمان الاجتماعي إلى ضرورة توفير الرعاية الصحية والاجتماعية لكافة أفراد المجتمع، وصولا إلى تحقيق الأهداف والغايات النبيلة التي أقرها المجتمع الدولي من خلال منظماته المتخصصة وهيئاته الدولية والإقليمية، التي تنادي بتحقيق مبدأ (الصحة للجميع) لبلوغ الغايات المنشودة، من أجل النهوض صحيا واجتماعيا بكافة شرائح وفئات المجتمع على أسس علمية ثابتة وطموحة إلى الأفضل.

وتجدر الملاحظة في هذا الصدد، أن قطاع الصحة والضمان الاجتماعي قد تعرض إلى أضرار بشرية ومادية فادحة، انعكست آثارها على كافة شرائح المجتمع العربي الليبي وامتدت أيضا إلى معظم أفراد الجاليات الأجنبية من مختلف الجنسيات المقيمة في ليبيا من الدول الشقيقة والصديقة.

ويمكن عرض بعض هذه الأضرار الإنسانية والآثار السلبية على النحو التالي:

١ - عدم إمكانية إيفاد حوالي (٧٥٠ ١٥) خمسة عشر ألف وسبعمائة وخمسين حالة مرضية مستعصية عاجلة، والتي يتعذر علاجها في المستشفيات والمراكز الصحية المحلية مثل: (أمراض وجراحة القلب -

جراحة المخ والأعصاب - كسور العمود الفقري والقفص الصدري والجمجمة - زرع النخاع الشوكي - زرع الكلى - أمراض العيون المزمنة - انفصال الشبكية - ترقيع القرنية - الحروق الخطيرة - الأمراض السرطانية والأورام الخبيثة - تركيب الأطراف الصناعية .... الخ) لعدم التمكن من نقلها جوا مباشرة من الجماهيرية العظمى إلى بلدان أخرى بالخارج، لتلقي العلاج وإجراء الفحوصات الطبية والعمليات الجراحية في المستشفيات والمراكز الصحية المتخصصة والمتقدمة وذلك بسبب استمرار الحظر الجوي، الذي يعد السبب المباشر في عرقلة نقل هذه الحالات العاجلة، مما أدى إلى وفاة معظم هذه الحالات في ظروف مأساوية قاسية، وضياع فرص إسعاف وإنقاذ حياة هؤلاء المرضى.

٢ - هناك ما يزيد عن (٧٨٠) سبعمائة وثمانين حالة من الحالات المرضية الخطيرة، معظمها نتيجة حوادث سيارات بالطرق العامة، قد لاقت حتفها أثناء نقلها بواسطة سيارات الإسعاف عبر الطرق والمنافذ البرية قبل وصولها إلى مطارات الدول المجاورة ومنها إلى الخارج، على أمل إسعاف وإنقاذ هؤلاء المرضى والمصابين، بالرغم من المشاق والمتاعب التي تواجههم أثناء السفر برا.

٣ - وفاة حوالي (١٣٥ ١) ألف ومائة وخمسة وثلاثين طفل حديثي الولادة (خدج)، ووفاة ٥١٤ خمسمائة وأربع عشرة امرأة أثناء حالات الوضع في مختلف مستشفيات الولادة والعيادات الصحية المجمعة وذلك نتيجة النقص في كميات الأدوية الوقائية والأمصال واللقاحات، التي كانت تنقل مباشرة بواسطة الشحن الجوي من مصادرها الرئيسية في الخارج إلى الجماهيرية العظمى قبل فرض الحظر الجوي، حسب ما تقتضيه مواصفات وتجهيزات وترتيبات خاصة، حفاظا على جدوى فعاليتها وصلاحيتها ولضمان وصولها بشكل منتظم وبكميات كافية لسد الاحتياجات اللازمة في الظروف العادية والطارئة.

٤ - ارتفاع نسبة الوفيات نتيجة لحوادث الطرق لكثافة السفر برا واستمرار الحظر جوا، والتنقل عبر شبكات الطرق الممتدة داخل الجماهيرية العظمى نظرا لبعد المسافات بين المدن الرئيسية لاتساع رقعة البلاد، مما عرض حياة المئات من المواطنين إلى نهايات مفجعة سواء بالوفاة أو الإعاقة المستديمة المحزنة.

وقد بلغ عدد مصابي حوداث المرور حوالي (٢٦٠ ١٥) خمسة عشر ألف ومائتين وستين شخصا من أعمار متفاوتة من كلا الجنسين، توفي منهم (٥٦٠ ٢) ألفان وخمسمائة وستين شخصا، وظل الباقي وعددهم (٧٠٠ ١٢) اثنا عشر ألف وسبعمائة شخص يعانون من إصابات خطيرة وإعاقات وعاهات مستديمة.

وقد لحق الضرر المادي بمركبات وآليات خاصة وعامة تجاوز عددها ٢٠٠ ١٨ ثمانية عشر ألف ومائتين، قُدرت قيمتها المالية بما يتجاوز (٠٠٠ ٤٥٠ ١) مليون وأربعمائة وخمسين ألف دولار.

٥ - ارتفاع نسبة وفيات مرضى السكر نتيجة عدم توفر الأمصال والأدوية الوقائية الكافية لمعالجة المصابين في الوقت المناسب.

٦ - النقص المتزايد في كميات الأمصال ولقاحات شلل الأطفال، مما أدى إلى عرقلة كافة برامج الرعاية والتوعية الصحية والوقائية الموسمية والسنوية ذات الصلة بحملات التطعيم الوطنية والدولية، وفقا للجداول الزمنية المحددة، الأمر الذي أدى إلى حرمان أعداد كبيرة من الأطفال الليبيين وغيرهم، من تناول الجرعات الدوائية في المواعيد والأوقات المناسبة لمراحل أعمارهم، وفقا للإرشادات الطبية المتبعة لبرامج وحملات التطعيم، بما يتمشى وتشريعات منظمة الصحة العالمية، وكذلك الالتزام بتنفيذ نصوص التشريعات واللوائح الوطنية النافذة والمنظمة لأغراض وأهداف الصحة العامة.

٧ - تعطل الخدمات العلاجية والوقائية لبرامج الصحة المدرسية، وكذلك برامج وأنشطة مراكز رعاية الأمومة والطفولة، ومراكز رعاية المتخلفين عقليا والصم والبكم، ومراكز المعاقين وإعادة التأهيل ذهنيا وبدنيا.

٨ - تأخر قيام الشركات الدوائية المتخصصة العالمية في تزويد قطاع الصحة والضمان الاجتماعي والمرافق التابعة بالاحتياجات الضرورية من الأدوية والمعدات والتجهيزات والمستلزمات الطبية للعلاج والوقاية الطبية.

٩ - امتناع الشركات المتخصصة في صيانة طائرات الإسعاف الطائر عن تزويد أسطول طائرات الإسعاف الليبية التي تقوم بالخدمات الإنسانية للمواطنين الليبيين ورعايا الدول الأجنبية المقيمة في ليبيا، بقطع الغيار اللازمة لصيانة الطائرات والتجهيزات الطبية الخاصة بها، مما عرقل تأدية مهامها الإنسانية على أكمل وجه في الداخل والخارج، أخذا في الاعتبار المساحة الشاسعة للجماهيرية نفسها.

١٠ - تأخر وصول شحنات الإمداد الطبي من الأدوية العلاجية والوقائية التي تتسم بطبيعة خاصة مثل: (الأمصال - اللقاحات - مشتقات الدم - الهرمونات ومفاعلات اختبارات "الإيدز واليود المشع" وغيرها ...) التي تستورد بطلبيات خاصة ويتم نقلها بواسطة الشحن الجوي وفق المواصفات والترتيبات للمعايير الدولية المتعارف عليها، مما نتج عنه أن تعرضت معظم هذه الطلبيات للتلف والهلاك وسوء التخزين، وبالتالي انتهاء فعاليتها وصلاحيتها الطبية خاصة (لقاح شلل الأطفال)، بسبب نقلها عن طريق البحر أو البر، الأمر الذي تسبب في ارتفاع نسبة الوفيات من الأطفال والنساء سواء أثناء حالات الوضع أو في حالات أخرى في المستشفيات والمجمعات الصحية العامة، بالإضافة إلى الإرباك في مستوى الخدمات الصحية والعلاجية بشكل عام.

١١ - أدى استمرار الحظر الجوي المفروض على الجماهيرية العظمى إلى تكبد قطاع الصحة والضمان الاجتماعي والمرافق الصحية التابعة خسائر مالية تقدر قيمتها حوالي (٠٠٠ ٨٠٠ ١٨٥) مائة وخمسة وثمانين مليون وثمانمائة ألف دولار، بسبب تأخر طلبيات الإمداد الطبي التي تستورد من شركات عالمية متخصصة لتلبية احتياجات التعليم الطبي والكليات الجامعية والمعاهد الفنية الطبية، وكذلك متطلبات واحتياجات مراكز المعاقين وإعادة التأهيل ودور الرعاية الاجتماعية والعجزة والمسنين.

١٢ - عرقلة أوجه التقدم الصحي في مجال الإمدادات الطبية والخدمات العلاجية والوقائية في إطار اتفاقيات علاقات التعاون الفني الدولي، التي تسعى الجماهيرية العظمى دائما على استمراريتها مع مختلف دول العالم، وتحرص إلى تطويرها وتعزيزها من أجل النهوض بقطاع الصحة والضمان الاجتماعي وتطوير كافة المرافق الصحية التابعة، وصولا إلى مستويات أفضل من الرعاية الصحية والخدمات الطبية والعلاجية والوقائية لكافة المواطنين وغيرهم.

١٣ - عرقلة البرامج ومجالات أوجه التعاون المشتركة بين اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي والمرافق التابعة ومنظمة الصحة العالمية، حيث تم إلغاء أو تأجيل أغلب زيارات الخبراء الدوليين، وفرق العمل الموفدة من قبل منظمة الصحة العالمية، الأمر الذي يشكل عائقا مستمرا لكافة برامج الرعاية الصحية والوقائية الأساسية، كما يعد أيضا عائقا أمام كل التوجهات المستهدفة من أجل النهوض وتطوير قطاع الصحة والضمان الاجتماعي، ويعرض مجالات التعاون الدولي للفشل والركود، ويحول دون بلوغ أهداف وغايات منظمة الصحة العالمية وصولا لتحقيق شعار (استراتيجية الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠).

١٤ - عرقلة برامج زيارات الأساتذة الإخصائيين الطبيين والمحاضرين من ذوي الخبرات والمؤهلات العالية، المدعوين من مختلف الجامعات والكليات والمراكز الطبية العالمية المتخصصة من مختلف دول العالم، حيث تعذر حضور ما يزيد عن (٣٦٠) ثلاثمائة وستين أستاذا وإخصائيا إلى الجماهيرية العظمى في مختلف التخصصات الطبية للقيام بعلاج الحالات المرضية المستعصية، وإجراء العمليات والتدخلات الجراحية الدقيقة في المستشفيات والمجمعات الصحية العامة، وكذلك المساهمة في إجراء الامتحانات الجامعية التي تعقد خلال فترات متفرقة للعام الدراسي في الكليات الطبية بالجامعات الليبية، وكذلك المشاركة في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية والطبية الدولية أثناء انعقادها داخل الجماهيرية من حين إلى آخر.

١٥ - تدهور خدمات الصيانة والنقص المتزايد لقطع الغيار اللازمة والمعدات والتجهيزات الطبية الحديثة المتطورة (الكهروميكانيكية) المستخدمة في المستشفيات والمراكز العلاجية والطبية، بالإضافة إلى النقص في الخبرات الفنية المتخصصة في معظم المستشفيات والمجمعات الصحية وغيرها من المرافق الصحية والعلاجية العامة، المنتشرة في المدن الرئيسية والقرى والأرياف في أنحاء البلاد.

١٦ - تعذر حضور ما يزيد عن (٥٠٠ ٨) ثمانية آلاف وخمسمائة عنصر طبي من جنسيات مختلفة من دول العالم، للقدوم إلى الجماهيرية العظمى لغرض العمل والتعاقد مع قطاع الصحة والضمان الاجتماعي والمرافق الصحية التابعة، بسبب الصعوبات والعراقيل والمتاعب التي تواجههم، من جراء استمرار الحظر الجوي المفروض على الجماهيرية. كما أن هناك حوالي (٤٠٠ ٦) ستة آلاف وأربعمائة عنصر طبي من معظم التخصصات الطبية قد أنهوا عقودهم، مما تسبب إرباكا ملحوظا في مستوى تقديم الخدمات الطبية والعلاجية والرعاية الصحية في معظم المستشفيات والمرافق الصحية.

ثانيا - الآثار الاقتصادية

ألف - قطاع الزراعة والثروة الحيوانية

تسبب تنفيذ الجزاءات القسرية بموجب قراري مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٣٣ (١٩٩٣) منذ بداية تنفيذ الجزاءات في ١٩٩٢/٤/١٥ حتى الآن، في إلحاق أضرار فادحة وخسائر مالية بالغة لحقت بقطاع الزراعة والثروة الحيوانية، حيث امتدت أيضا أثارها السلبية إلى كافة المؤسسات والأجهزة والمرافق التابعة للقطاع، وكذلك البرامج والخطط والسياسات الإنمائية المستهدفة، وأدت إلى تدني وانخفاض في أوجه النشاط والإنتاج الزراعي والحيواني بشكل ملحوظ، حيث قدرت الخسائر المالية حوالي (٧٨٢ ٢٤٩ ٩٨٢ ٥) خمسة مليارات وتسعمائة واثنان وثمانين مليون ومائتان وتسعة وأربعين ألف وسبعمائة واثنان وثمانين دولار، متمثلة في الجوانب التالية:

(أ) قطـــاع الزراعـــة

أولا - مجال الإنتاج النباتي:

يمكن استعراض حجم الأضرار المادية والخسائر المالية للآثار المترتبة في هذا القطاع على النحو التالي:

١ - عدم تمكن الفلاحين وقطاع التشاركيات والشركات الزراعية من تصدير الإنتاج الفائض من محاصيل الخضروات والفواكه المنتجة محليا، التي يتم نقلها بواسطة الشحن الجوي مباشرة من الجماهيرية إلى الأسواق الاستهلاكية في الخارج، وذلك من جراء استمرار الحظر الجوي، حيث بلغت قيمتها الماليـــة حوالي (٧٧٧ ٧٧٧ ٧١٠) سبعمائة وعشرة مليون وسبعمائة وسبعة وسبعين ألف وسبعمائة وسبعة وسبعين دولار.

٢ - عدم التمكن من استيراد شتول الفاكهة المطعمة على الأصول المقاومة للأمراض النباتية والملائمة لبعض أنواع التربة المحلية، والتي يصعب إنتاجها محليا، لعدم توفر أمهات الأصول الوراثية وكذلك أمهات نباتات الزينة، بالإضافة إلى عدم إمكانية توريد الكميات الكافية من بذور الخضـــروات العادية والهجين، مما أدى الأمر إلى عدم تحقيق مستهدفات الخطط والبرامج الزراعية، حيث قدرت الخسائر المالية الناجمة عن ذلك بحوالي (٠٠٠ ٥٠٠ ٢٠) عشرين مليون وخمسمائة ألف دولار.

٣ - عدم التمكن من استيراد مستلزمات ومعدات الإنتاج الخاصة بمشاتل الفاكهة، بالإضافة إلى النقص المتزايد من الأيدي العاملة الفنية للعمل في المشروعات والمشاتل الزراعية في القطاعين العام والخاص، مما ترتب عنه انخفاض كبير في معدلات إنتاج شتلات الفاكهة محليا، وقلة الخدمات والعناية الزراعية في مختلف أوجه الأنشطة الزراعية، حيث بلغ حجم الخسائر المالية من الإنتاج المستهدف حوالي (٠٠٠ ٧٥٠ ١٣) ثلاث عشرة مليون وسبعمائة وخمسين ألف دولار.

٤ - عدم تمكن قطاع التشاركيات وجمعيات تربية النحل من توريد شحنات طرود النحل مباشرة إلى الجماهيرية بواسطة الشحن الجوي، مما دفع بالجهات المعنية بتوريدها من البلدان المصدرة عن طريق مطارات الدول المجاورة للجماهيرية، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع كبير في نسبة نفوق طرود النحل،

وبالتالي إلى زيادة التكاليف وانخفاض في إنتاج كميات العسل، مما عكست هذه الاعتبارات إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق الاستهلاكية المحلية، حيث قدرت الخسائر المالية الناجمة بحوالي (٧٠٠ ٢١٩ ١٧) سبعة عشرة مليون ومائتان وتسعة عشرة ألف وسبعمائة دولار.

٥ - أدى تطبيق الجزاءات القسرية وأثارها السلبية المستمرة إلى انخفاض في إنتاج المحاصيل الزراعية بصورة ملحوظة، وخاصة الحبوب والأعلاف، مما ترتب عليه خسائر مادية ومالية يمكن حصرها وتوضيحها حسب الجدول التالي:

المحصول	الإنتاج طن		العجز	
	المستهدف طن/بالألاف	الفعلي طن/بالألاف	الإنتاج/طن بالألاف	القيمة/دولار ملايين
القمح	٥٠٢ ٤٥٥	١٥٣ ٧٦٠	٣٠١ ٧٤٢	٥٣ ٩٢٢ ٩٨٤
الشعير	٢٩٤ ٩٤٢	٣٦٩ ٤٤٨	٤٧٢ ٨٤٦	٦٤ ٥٥٥ ٢٨٩
البقوليات	٢٤٣ ٤٦	٢١ ٤٠٠	٢٤ ٨٤٣	٦ ٠٣٩ ٧٥٠
الأعلاف	٩٩٤ ٨٠٥	٦٢١ ٣١٦	٢٨٥ ٢٧٨	٧٣ ٨٠٧ ٢٥٦
الإجمالي	٠٣٣ ٢٥٠ ٢	٩٢٤ ١٦٥ ١	٧٠٩ ٠٨٤ ١	١٩٨ ٣٢٥ ٢٧٩

٦ - أدى التدني في نسبة انخفاض المحاصيل والمنتوجات الزراعية خلال الموسم الزراعي ١٩٩٥ والمتمثلة في أهمها: الفواكه - الزيتون - اللوزيات - الخضروات - المحاصيل الورقية والحبوب الأخرى، حيث قدرت حجم الخسائر المالية بحوالي (٣٠٠ ٨٠١ ٠٨٨ ١) مليار وثمانية وثمانين مليون وثمانمائة وواحد ألف وثلاثمائة دولار.

الغابات والمراعي:

يمكن حصر أثار الأضرار وحجم الخسائر المادية والمالية في مجال الغابات والمراعي على النحو التالي:

- التأخر في تنفيذ المشاريع المستهدفة لتنمية المراعي وتحسين نطاق مساحات أراضي الرعي، وكذلك مشاريع تنمية الغابات والأحراش حفاظا على تنمية أكبر قدر من مساحات الغطاء النباتي، لأقاليم تنوع البيئة الطبيعية الليبية وامتداداتها على طوال الشريط الساحلي، وصوب السهول والوديان، وعبر المنحدرات والمسطحات لسلسلة المرتفعات الجبلية الممتدة، وفي اتجاه عمق الواحات الصحراوية، مما ترتب عليه إلحاق أضرار فادحة بهذه المشاريع، حيث قدرت الخسائر المالية حوالي (٠٠٠ ٦٥٠ ٢) مليونان وستمائة وخمسين ألف دولار.

- التأخر في توفير المعدات والتجهيزات والآليات والمركبات الخاصة بمكافحة حرائق الغابات، مما نتج عنه أضرار مادية فادحة، حيث بلغت قيمتها المالية حوالي (٧٧٧ ٩٧٣ ٣) ثلاثة مليون وتسعمائة وثلاثة وسبعين ألف وسبعمائة وسبعة وسبعين دولار.

الميـــاه:

- صعوبة الحصول على المعدات والمستلزمات وقطع الغيار ذات المنشـــأ الأصلي من بعض الدول الغربية الخاصة بحفر الآبار والتنقيب عن المياه السطحية والجوفية لعدم إمكانية استيرادها مباشرة إلى الجماهيرية مما أدلى إلى ارتفاع تكاليف النقل عن طريق دول أخرى.

- صعوبة سفر ووصول الفنيين والعمالة الأجنبية من ذوي الخبرات في مجال الحفر والمسح المائي ومختبرات تحليل المياه الصالحة للشرب والري والأغراض الزراعية والصناعية وغيرها.

الوقايـــة

- صعوبة تنقل مفتشي الحجر الزراعي الدولي ومفتشي الصحة الحيوانية إلى الدول التي يتم فيها إجراءات الشحن، بسبب استمرار توقف حركة النقل الجوي من وإلى الجماهيرية، الأمر الذي أدى إلى عرقلة تنفيذ ومتابعة إجراءات مهام أعمالهم التفتيشية، مما ترتب عنه زيادة في تكاليف ونفقـــات السفـــر عن طريق دول أخرى، حيث بلغـت الخسائـر المالية حوالي (٧٧٧ ٢٧٧) مائتان وسبعة وسبعين ألف وسبعمائة وسبعة وسبعين دولار.

- التأخر في إنجاز (مختبر تحليل المبيدات الزراعية)، الأمر الذي اضطر الجهات المعنية الالتجاء للقيام بعمليات تحليل بقايا المبيدات على الخضروات في بعض الدول الشقيقة

والصديقة، مما ترتب عنه خسائر مالية إضافية بلغت حوالي (٥٥٥ ٥٥) خمسة وخمسين ألف وخمسمائة وخمسة وخمسين دولار.

- توقف الحملات الخاصة بالاستكشاف ومكافحة الجراد الصحراوي عن طريق الجو لعدم توفير التجهيزات والمعدات الخاصة، وقطع الغيار اللازمة للطائرات الزراعية والسيارات الصحراوية والمبيدات الخاصة بمكافحة الجراد، الأمر الذي ترتب عليه عدم إمكانية تنفيذ وتطبيق اتفاقيات التعاون الفني المبرمة مع (منظمة الأغذية والزراعة) و (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) فيما يتعلق بالاستكشاف المبكر للجراد الصحراوي وحملات وبرامج المكافحة البيولوجية.

- النقص المتزايد في كميات المبيدات الخاصة بمكافحة ومقاومة الآفات الزراعية والأمراض النباتية في المحاصيل والأشجار المثمرة وغيرها.

(ب) قطاع الثروة الحيوانية

ثانيا - مجال الإنتاج الحيواني:

إذا ما تفحصنا حجم الأضرار المادية والخسائر المالية الناجمة في مجال الثروة الحيوانية فإننا نجدها تزداد وتتضاعف باستمرار، ويمكن حصرها على النحو التالي:

١ - أدى استمرار الحظر الجوي إلى عرقلة خطط وبرامج تطوير قطاع الصحة البيطرية من خلال (المستوصفات والوحدات البيطرية) في مختلف المناطق، وذلك بسبب توقف وصول الإمدادات الطبية البيطرية التي يتم استيرادها جوا بواسطة الشحن الجوي من بعض الدول الغربية، وأهم هذه الإمدادات هي: اللقاحات والمواد البيولوجية التي تعتبر أساس الإنتاج الحيواني، حيث بدونها تصل نسبة النفوق عند عدم التحصين البيطري إلى ٩٠ في المائة من قطعان الثروة الحيوانية سواء داجنة أو حيوانية.

٢ - تزايد النقص من المواد البيولوجية الخاصة بالتشخيص المعملي، مما أثر سلبا على برامج وعمل المختبرات المعملية للقيام بعمليات التشخيص اللازمة، بالإضافة إلى توقف إرسال العينات إلى المراجع الدولية للتأكد من نتائج التشخيص عن الأمراض الحيوانية، التي يصعب تحليلها أو تشخيصها محليا.

٣ - تقتضي الضرورة أن بعض الأمراض المعدية والسارية مثل: (التسمم المعوي - والحمى القلاعية) التي تصيب الحيوانات ينبغي الالتزام بالتحصين ضدها بشكل دوري ومستمر تفاديا لخطر الإصابة، فإن عدم التحصين ضد هذه الأمراض يؤدي بالتالي إلى ارتفاع نسبة النفوق بين الحيوانات الكبيرة والنتاجات الصغيرة والتي قد تتجاوز إلى أكثر من ٧٠ في المائة.

٤ - توقف الكثير من المشاريع والمصانع التابعة لقطاع الثروة الحيوانية نتيجة لتأخر وصول قطع الغيار والمعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج والتشغيل.

٥ - عدم انتظام وصول احتياجات مصانع شركة الأعلاف من المواد الخام ومستلزمات التشغيل، مما أدى إلى انخفاض في المعدلات الإنتاجية المستهدفة.

٦ - استمرار الأعطال الميكانيكية والكهربائية بمصانع الأعلاف نتيجة تأخر وصول قطع الغيار الأساسية، التي تستورد من الخارج وتنقل بواسطة الشحن الجوي مباشرة إلى الجماهيرية.

٧ - تأخر وصول الفنيين المتخصصين الموفدين من قبل الشركات المتخصصة الأجنبية للقيام بتفقد الشركات العامة التابعة للقطاع مثال: (شركة الأعلاف والألبان) لأغراض الصيانة والإصلاحات العاجلة أو زيارات عمل والمتابعة الفنية في إطار أوجه التعاون مع الشركات المتخصصة الأجنبية وفقا لشروط العقود المبرمة في هذا الشأن.

ثالثا - المنتجات الحيوانية:

يمكن حصر حجم الأضرار المادية والخسائر المالية التي حالت دون تحقيق المستهدفات من المنتوجات الحيوانية على النحو التالي:

الأغنام والماعز:

- تقدر حجم كميات اللحوم المفقودة الناجمة عن النفوق بحوالي (٢٨٠ ١٣١) مائة وواحد وثلاثين ألف ومائتان وثمانين طن، حيث بلغ حجم الخسائر المالية الناجمة حوالي (٠٠٠ ١٧٣ ٢٠١ ٣) ثلاثة مليارات ومائتان وواحد مليون ومائة وثلاثة وسبعين ألف دولار.

الأبقار:

- تقدر كميات اللحوم المفقودة الناجمة عن النفوق بحوالي (٠٤٠ ١٠) عشرة ألاف وأربعين طن، حيث بلغ حجم الخسائر المالية الناجمة حوالي (٠٠٠ ٩٢٠ ١٥٤) مائة وأربعين وخمسين مليون وتسعمائة وعشرين ألف دولار.

حليب الأبقار:

- يقدر الفاقد من كميات إنتاج الحليب بحوالي (٠٠٠ ٠٠٠ ١٧٧) مائة وسبعة وسبعين مليون لتر، حيث بلغت قيمة الخسائر المالية الناجمة حوالي (٠٠٠ ١٦٦ ١٣٧) مائة وسبعة وثلاثين مليون ومائة وستة وستين ألف دولار.

الدواجن وبيض المائدة:

- بلغت كميات لحوم الدواجن المفقودة حوالي (٢٣٧ ٥٧) سبعة وخمسين ألف ومائتان وسبعة وثلاثين ألف طن، وبلغت كميات الفاقد من إنتاج بيض المائدة حوالي (٥٠٠ ٠٣١ ٨٨٤) ثمانمائة وأربعة وثمانين مليون وواحد وثلاثين ألف وخمسمائة بيضة، حيث قدر حجم الخسائر المالية الناجمة عن فقدان كميات اللحوم وبيض المائدة حوالي (٦١٧ ٣٢٧ ٣٩٦) ثلاثمائة وستة وتسعين مليون وثلاثمائة وسبعة وعشرين ألف وستمائة وسبعة عشرة دولار.

الأعلاف والمطاحن:

تقدر حجم الأضرار المادية التي لحقت بمصانع الأعلاف والمطاحن ما قيمته من الخسائر المالية حوالي (٠٠٠ ٦٦٦ ٤١) واحد وأربعين مليون وستمائة وستة وستين ألف دولار.

مستلزمات الإنتاج:

بالنظر للتوجهات من أجل التوسع في إقامة المشاريع الزراعية، تنفيذا للخطط والبرامج الإنمائية المستهدفة سواء على المستوى العام أو الخاص، واعتماد معظم هذه المشاريع على استخدام مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج، بالإضافة إلى الاستهلاك المستمر والمتزايد لهذه المستلزمات، الأمر الذي نجم عنه بروز الكثير من الاحتياجات والمتطلبات والعقبات، التي أثرت تأثيرا مباشرا في أوجه تنمية قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والمشاريع التابعة، وذلك بسبب استمرار الحظر الجوي، ويمكن بيان وتوضيح هذه الاحتياجات والمستلزمات الأساسية على النحو التالي:

١ - عرقلة إمكانية توريد المستلزمات والمعدات الزراعية مباشرة إلى الجماهيرية بواسطة الشحن الجوي، واستيرادها عن طريق دول أخرى، مما ترتب عنه تحمل تكاليف إضافية بلغت حوالي (٠٠٠ ٧٠٠) سبعمائة ألف دولار.

٢ - عدم التمكن من الحصول على المعدات والتقنيات الزراعية الحديثة مثل (محطات الضخ - محطات التحكم - أجهزة التصوير الجوي "الاستشعار عن بعد")، التي تعد من المستلزمات الأساسية والضرورية لأغراض التنمية الزراعية، الأمر الذي أدى إلى إلغاء بعض المشروعات الزراعية وتعطل البعض الآخر، مما تسبب في تناقص المساحات المستهدفة زراعتها وتنميتها وتطويرها.

٣ - التأخير في توريد الآليات ومحطات تنقية المياه وشبكات الري وقطع الغيار والمستلزمات والتجهيزات الخاصة لمحطات تربية الدواجن والأبقار والصوبات الزجاجية، التي يتم توريدها جوا بصفة عاجلة، وذلك تفاديا للحد من تضاعف حجم الأضرار المادية والخسائر المالية، الناجمة عن التأخير في تنفيذ أعمال الصيانة اللازمة وإصلاح خطوط الإنتاج.

٤ - توقف وصول الشحنات الجوية من كتاكيت التفريخ ودجاج البيض مباشرة إلى الجماهيرية، مما ترتب عنه ارتفاع معدلات النفوق والكسر، وانخفاض معدلات التفريخ، بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف نتيجة استخدام وسائل نقل عن طريق دول أخرى، مما أدى إلى عزوف الكثير من المربين عن الاستمرار في تربية وإنتاج الدواجن، مما نتج عنه نقص في كميات اللحوم البيضاء والبيض في الأسواق الاستهلاكية المحلية.

٥ - التأخر في وصول اللقاحات والأمصال والأدوية البيطرية، أدى إلى عدم إمكانية تنفيذ البرامج الوقائية من الأمراض الوبائية والمعدية للثروة الحيوانية.

٦ - صعوبة توريد مستلزمات الإنتاج الزراعي وخاصة بذور الخضروات والمحاصيل الأخرى، بالإضافة إلى قلة الزيارات التي يقوم بها مندوب الشركات وعزوفهم عن حضور جلسات لجنة الممارسة في مواعيدها المحددة، مما أدى إلى عدم إمكانية الحصول على أسعار أقل مقارنة بأسعار السوق المرتفعة الحالية، وذلك نتيجة غياب عنصر المنافسة بين الشركات المتقدمة بعروضها، مما ترتب عنه خسائر مالية إضافية تقدر بحوالي (٠٠٠ ٦٦٦ ١) مليون وستمائة وستة وستين ألف دولار.

٧ - عدم التمكن من حضور العديد من الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات والملتقيات الدولية والمعارض الدولية، مما أدى إلى حرمان مشاركة الجماهيرية العظمى في مثل هذه المنتديات والاستفادة منها.

٨ - تأخر وصول الدوريات والنشرات العلمية ذات العلاقة بالمستجدات والتطورات العلمية والأبحاث والدراسات وخاصة التي تصدرها المنظمات والوكالات والهيئات الدولية المتخصصة، التي تساهم في نقل المعلومات والبيانات المتعلقة بانتشار بعض الأمراض والأوبئة والآفات الزراعية في بعض من مناطق العالم.

باء - قطاع المواصلات والنقل

تكبد قطاع المواصلات والنقل منذ بداية تنفيذ الجزاءات القسرية المفروضة على الجماهيرية العظمى في ١٩٩٢/٤/١٥ وحتى الآن، إلى إلحاق أضرار مادية جسيمة وخسائر مالية باهظة، بالإضافة إلى الآثار المعنوية التي أثرت سلبا على قدرات وطموحات ومعنويات جميع العاملين بقطاع المواصلات والنقل. وقد قدر حجم الخسائر المالية حوالي (٥٠٠ ٥٢٣ ١٥٧ ١) مليار ومائة وسبعة وخمسين مليون وخمسمائة وثلاثة وعشرين ألف وخمسمائة دولار.

ويمكن بيان حجم هذه الأضرار المادية والخسائر المالية على النحو التالي:

(١) شركة الخطوط الجوية العربية الليبية:

تكبدت شركة الخطوط الجوية العربية الليبية أفدح الخسائر المالية حيث بلغت حوالي (٠٠٠ ٦٨٠ ٧١٩) سبعمائة وتسعة عشر مليون وستمائة وثمانين ألف دولار، مما اضطر المسؤولين بها إلى

قفل معظم مكاتبها بالداخل والخارج، وتسريح أغلب العاملين بها لعدم إمكانية تلبية المصروفات والنفقات الباهظة.

(٢) الشركة الاشتراكية للمطارات:

تكبدت الشركة الاشتراكية للمطارات خسائر مالية بلغت حوالي (٥٠٠ ٩٦٢ ٦٥) خمسة وستين مليون وتسعمائة واثنان وستين ألف وخمسمائة دولار، الأمر الذي أدى إلى حلها ووقف نشاطها تماما، نتيجة لعدم توفر المردود المادي والاقتصادي، بسبب توقف حركة الطيران الدولي من وإلى الجماهيرية العظمى، وتمثلت هذه الخسائر المالية في زيادة النفقات على صيانة المطارات والمعدات حفاظا عليها دون أي عوائد مالية، علاوة على صرف مرتبات الفنيين القائمين على صيانة المطارات.

(٣) شركة النقل الجوي الخفيف:

تكبدت شركة النقل الجوي الخفيف خسائر مالية بلغت حوالي (٠٠٠ ٣٣٧ ٢٢) اثنان وعشرين مليون وثلاثمائة وسبعة وثلاثين ألف دولار، تتمثل في عدم تمكنها من الحصول على قطع الغيار اللازمة لتشغيل طائراتها وتأهيل أطقمها الجوية، وكذلك تنفيذ خططها وبرامجها المستقبلية، بما يتمشى ومستوى معدلات التشغيل الدولية المتعارف عليها، الأمر الذي أدى إلى توقف العديد من طائراتها عن التشغيل.

(٤) الشركة العربية الليبية للشحن الجوي:

تكبدت الشركة العربية الليبية للشحن الجوي خسائر مالية بلغت حوالي (٠٠٠ ٣٠٠ ١٧٩) مائة وتسعة وسبعين مليون وثلاثمائة ألف دولار، تتمثل في توقف نشاطها الخارجي والداخلي، بسبب عدم تمكنها من الحصول على قطع الغيار اللازمة لصيانة طائراتها، وتأهيل الأطقم الجوية وتنفيذ الخطط والبرامج المستهدفة، بما يتمشى ومستوى المعدلات الدولية، بالإضافة لتحملها أعباء نفقات إضافية متمثلة في المرتبات والمهايا ومصروفات أخرى، يتمتع بها العاملين التابعين لها دون تحقيق أي مردود اقتصادي، الأمر الذي أدى إلى حل هذه الشركة نتيجة لارتفاع المصروفات والنفقات الباهظة دون تحقيق أي عوائد مالية.

(٥) الهيئة العامة للطيران المدني:

تكبدت الهيئة العامة للطيران المدني خسائر مالية بلغت حوالي (٠٠٠ ٠٠٠ ٤٩) تسعة وأربعين مليون دولار، متمثلة في الجوانب التالية:

١ - تحمل أعباء المرتبات والمهايا والمصروفات الأخرى التي يتمتع بها العاملين دون تحقيق المردود المادي المستهدف.

٢ - فقدان الإيرادات السنوية الناتجة عن توقف حركة العبور الدولية عبر أجواء الجماهيرية العظمى.

٣ - فقدان الإيرادات السنوية نتيجة لتوقف حركة الطيران والمتمثلة في تقديم الخدمات الأرضية والخدمات الجوية الملاحية، والتسهيلات اللازمة الضرورية، بالإضافة إلى الخسائر المالية الجمّة غير المنظورة الأخرى، وتشمل تقديم الخدمات والتسهيلات اللازمة في مجال النقل الجوي بصورة عامة، والتي يصعب حصرها وتحديد قيمتها المادية والمالية.

(٦) النقل البري والبحري والمواصلات البريدية:

تكبد قطاع النقل البري والبحري والمواصلات البريدية خسائر مالية باهظة، التي يمكن بيانها وتوضيحها في القطاعات التالية:

- الشركة الوطنية العامة للنقل البحري:

تكبدت الشركة الوطنية العامة للنقل البحري خسائر مالية بلغت حوالي (٠٠٠ ٠٣٤ ٥٦) ستة وخمسين مليون وأربعة وثلاثين ألف دولار، تتمثل في ارتفاع معدلات استهلاك السفن وزيادة مصاريف الصيانة ومعدات الخدمات وقطع الغيار، كما تواجه الشركة أيضا صعوبات وعراقيل وتأخير، في شأن إصدار خطابات ضمان مصرفية عن الشركة لصالح مؤسسات التأمين ونوادي الحماية الدولية.

- الشركة الاشتراكية للموانئ:

تكبدت الشركة الاشتراكية للموانئ خسائر مالية بلغت حوالي (٠٠٠ ٠٠٠ ٤) أربعة ملايين دولار، كانت تتحصل عليها كعوائد خدمات ومناولة، بالإضافة إلى عدم تمكنها من الحصول على الآليات وقطع الغيار اللازمة ومعدات التشغيل والصيانة.

- الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية:

بلغت الخسائر المالية في هذا القطاع حوالي (٠٠٠ ٢١٠ ٤٩) تسعة وأربعين مليون ومائتان وعشرة ألف دولار، تتمثل في ارتفاع وزيادة المصاريف الإضافية، نتيجة لاختيار مكاتب تبادل وسيطة لترحيل واستلام البريد الدولي من وإلى الجماهيرية العظمى، كما أن هناك أرصدة مجمدة لدى إدارات البريد بالدول الأجنبية لصالح الشركة.

- شبكة الطرق العامة:

نتيجة لارتفاع معدلات استعمال السيارات العامة والخاصة والشاحنات والقاطرات بمختلف أنواعها، على الطرقات البرية العامة بشكل مكثف، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الأضرار الفادحة التي لا زالت تتضاعف وتتعرض لها شبكة الطرق العامة وامتداداتها داخل الجماهيرية العظمى، مما ترتب عنه زيادة في المبالغ المالية المخصصة لتنفيذ أعمال الصيانة لشبكة الطرق العامة، بالإضافة إلى مبالغ مالية باهظة نتيجة لارتفاع تكاليف أعمال الصيانة العامة لمجمعات وسائل النقل، وكذلك

ارتفاع نسبة استهلاك الوقود ومشتقاته، حيث قدرت الخسائر المالية حوالي (٠٠٠ ٠٠٠ ١٢) اثني عشرة مليون دولار.

نتيجة لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٨٨٣ (١٩٩٣)، استجدت صعوبات كثيرة واجهها قطاع المواصلات والنقل، تتمثل في تجميد بعض الأرصدة المالية لصالح الشركات والمؤسسات والأجهزة العامة التابعة للقطاع، بالإضافة إلى ما يواجهه من صعوبات في إصدار خطابات ضمانية مصرفية لأغراض تنفيذ مشاريع القطاع والأجهزة العامة التابعة، كما يواجه أيضا صعوبات أخرى تتعلق بإجراءات التأمين وتحمل نفقات إضافية في قيمة التحويلات الخارجية التي تقوم بإجرائها الشركات والمؤسسات العامة التابعة للقطاع.

ويمكن بيان حجم الخسائر المالية التي تكبدها قطاع المواصلات والنقل موضحة في الجدول التالي:

القطاع	الخسائر المالية بالملايين
شركة الخطوط الجوية العربية الليبية	٧١٩ ٦٨٠ ٠٠٠
الشركة الاشتراكية للمطارات	٦٥ ٩٦٢ ٥٠٠
شركة النقل الجوي الخفيف	٢٢ ٣٣٧ ٠٠٠
الشركة العربية الليبية للشحن الجوي	١٧٩ ٣٠٠ ٠٠٠
الهيئة العامة للطيران المدني	٤٩ ٠٠٠ ٠٠٠
الشركة الوطنية العامة للنقل البحري	٥٦ ٠٣٤ ٠٠٠
الشركة الاشتراكية للموانئ	٤ ٠٠٠ ٠٠٠
الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	٤٩ ٢١٠ ٠٠٠
شبكة الطرق العامة	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠
إجمالي الخسائر المالية	١ ١٥٧ ٦٢٣ ٥٠٠

جيم - قطاع الصناعة والمعادن

لا يزال يتعرض قطاع الصناعة والمعادن إلى أضرار مادية وآثار سلبية بالغة، منذ بداية تنفيذ الجزاءات القسرية لتطبيق قراري مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣)، مما أدى إلى تفاقم حدة هذه الأضرار وآثارها السلبية التي طالت كافة أوجه تنمية النشاطات الصناعية، حيث بلغ حجم الخسائر المالية

حوالي (٩٤٢ ٦٧٨ ١٥٠ ٤) أربعة مليارات ومائة وخمسين مليون وستمائة وثمانية وسبعين ألف وتسعمائة واثنان وأربعين دولار، متمثلة في أهم الجوانب التالية:

١ - الانخفاض الكبير لمستويات التشغيل في قطاع الصناعة والمعادن والشركات والمؤسسات الإنتاجية التابعة للقطاع حيث تجاوزت أكثر من ٧٠ في المائة.

٢ - الانخفاض في مستوى تنفيذ الموازنة التشغيلية (أي موازنة النقد الأجنبي)، حيث وصلت إلى نسبة ٣٠٪ مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك بسبب الصعوبات التي تواجه عمليات تعزيز الاعتمادات المصرفية، التي تطالبها المصارف الأجنبية من المصارف والمؤسسات المالية الليبية.

٣ - الانخفاض في القوة الشرائية للموازنة التشغيلية، بسبب صعوبة وتأخير وصول خطابات الضمان (L/C)، وضرورة وجود مصارف أجنبية وسيطة.

٤ - كثرة عدد الوسطاء عند القيام بالتقدم لطلبات الاستيراد لمستلزمات الإنتاج والتشغيل ومواد الخام واحتياجات الصيانة، مما ساهم في ارتفاع تكاليف المنتوجات الصناعية سواء في القطاعات العامة أو الخاصة.

أما عن آثار الأضرار المادية وآثارها السلبية المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بقطاع الصناعة والمعادن والشركات والمؤسسات التابعة للقطاع، والتي أمكن حصرها حتى الآن، حيث قدر حجم خسائرها المالية حوالي (٩٤٢ ٦٧٨ ١٥٠ ٤) أربعة مليار ومائة وخمسين مليون وستمائة وثمانية وسبعين ألف وتسعمائة واثنان وأربعين دولار، تتمثل في النواحي التالية:

(أ) توقف العديد من المصانع الإنتاجية التابعة لشركات ومؤسسات قطاع الصناعة والمعادن عن الإنتاج المستهدف، بسبب عدم توفر المواد الخام ومستلزمات الإنتاج والتشغيل، والاحتياجات الأساسية من قطع الغيار وأغراض الصيانة وغيرها؛

(ب) توقف وتعثر برامج الإحلال والتشغيل والصيانة، بسبب صعوبة فتح الاعتمادات المصرفية، بالإضافة إلى صعوبة الاتصالات بالشركات والمؤسسات الأجنبية المتخصصة، ذات العلاقة بقطاع الصناعة والمعادن؛

(ج) ارتفاع أسعار مواد الخام، أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي إلى غلاء أسعار المنتوجات المصنعة محليا بمختلف أصنافها وأنواعها؛

(د) تعثر وعرقلة برامج التصدير من الإنتاج الصناعي المستهدف تحقيقه؛

(هـ) إن اقتصار الشحن عن طريق البحر، تسبب في تأخير وصول عروض وعينات الشركات الأجنبية المتقدمة، لتوريد مستلزمات التشغيل العاجلة للمصانع التابعة للشركات ومؤسسات القطاع، أدى إلى عرقلة إمكانية الدراسة والبث في هذه العروض، وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة بشأنها في الوقت المناسب، مما انعكس بسلبيات على برامج فتح الاعتمادات المصرفية والتوريد لكافة الأغراض والمستلزمات المطلوبة؛

(و) تأخر وصول المستندات الخاصة بالاعتمادات، لأغراض توريد المواد الخام أو قطع الغيار المتعاقد بشأنها لتشغيل المصانع، أدى إلى اتخاذ إجراءات الحصول على الموافقة باستخراج وارداتها بالضمانات المصرفية التي تستوجب الانتظار لفترات زمنية طويلة، مما انعكس سلبا على برامج الإنتاج الصناعي ومستهدفاته؛

(ز) تأخر وصول الطلبيات من المواد الخام وقطع الغيار، الموردة من الخارج ذات الطبيعة العاجلة والتي عادة ما يتم توريدها عن طريق الشحن الجوي في المواسم والمواعيد المطلوبة، الأمر الذي تسبب في إرباك حركة الإنتاج الصناعي في معظم المصانع الإنتاجية، نتيجة اعتمادها على مواد خام ذات عمر تخزيني قصير؛

(ح) عزوف مندوبي بعض الشركات العالمية المتخصصة ذات العلاقة بمجال قطاع الصناعة والمعادن، القدوم إلى الجماهيرية لغرض عرض أوجه التعاون الممكنة مع الشركات الليبية والشركات الأجنبية العاملة، بسبب المشاق التي يعانونها من جراء السفر برا أو بحرا؛

(ط) عزوف بعض الشركات العالمية في إمكانية التعامل مع الشركات الوطنية، بسبب تعدد القنوات المصرفية والإجراءات الإدارية التي تستنزف الوقت والجهد وضياع فرص التعامل، خاصة عند التقدم بإجراءات فتح الاعتمادات، بالإضافة عن ما يترتب عنها من مصاريف إضافية؛

(ي) اضطراب مواعيد استقبال وتوديع الخبراء، وأطقم المساعدة الفنية الأجنبية القادمين إلى الجماهيرية، وكذلك الموفدين من الخبراء الليبيين في مهام رسمية أو المشاركة في دورات وحلقات دراسية وتدريبية في الخارج، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع التكاليف نتيجة لاستعمال وسائل مواصلات إضافية للتنقل بالسيارات أو البواخر، عبر المنافذ البرية والبحرية مرورا بحدود الدول الشقيقة والصديقة المجاورة، بالإضافة إلى ما يعانون من مشاق السفر وما تعكس من آثار نفسية، تحد من رغبة واستعداد هؤلاء الخبراء في مواصلة وبذل المزيد من الجهود المثمرة، وتقديم الخبرات والكفاءات العلمية والعملية العالية، وصولا لتحقيق إيجابيات أفضل في مختلف أوجه مجالات التعاون الفني والتقني؛

(ك) عرقلة برامج التدريب بالخارج وما يتركز عليها من أهمية بالغة، لإحلال العناصر الفنية الوطنية محل العناصر الأجنبية، وتدريبهم على تشغيل وإدارة المصانع ذات التقنية العالية، الأمر الذي يعد

حرمان هؤلاء الخبراء والفنيين الليبيين من الاستفادة واكتساب الخبرات الفنية والتقنية العالية، لمواكبة ميادين التطور التكنولوجي الصناعي في مختلف دول العالم المتقدمة؛

(ل) أدى استمرار الحظر الجوي المفروض على الجماهيرية نتيجة لتطبيق قراري مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣)، وما نتج عنهما من آثار سلبية فادحة، الأمر الذي أدى إلى الحد من قدرة الشركات والمؤسسات التابعة لقطاع الصناعة والمعادن من تحقيق الأغراض والأهداف التي أنشئت من أجلها، مما عكس انخفاضا في معدلات الإنتاج وكذلك تشغيلها بنسب أقل من المستهدف، واضطر المسؤولين القائمين على هذه القطاعات الإنتاجية، الاستغناء عن العمالة الوطنية والعمالة الأجنبية المساعدة، وبالتالي ضياع الكثير من فرص العمل للمواطنين الليبيين وبعض من ذوي الخبرات الأجنبية المقيمة في الجماهيرية العظمى.

دال - قطاع الاقتصاد والتجارة

تأثر قطاع الاقتصاد والتجارة في كافة المجالات كباقي القطاعات الاقتصادية الحيوية الأخرى، من جراء تنفيذ الجزاءات القسرية المفروضة على الجماهيرية العظمى بتطبيق قراري مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣)، حيث تكبد القطاع خسائر مالية كبيرة قدرت بحوالي (٠٠٠ ٠٠٠ ٢٥٧ ٤) أربعة مليارات ومائتان وسبعة وخمسين مليون دولار، والتي أمكن حصرها حتى الآن، تتمثل في أهم الجوانب التالية:

(أ) تأثر الناتج القومي العام للإنتاج الصناعي والزراعي والثروة البحرية والمعاملات المالية والمصرفية؛

(ب) تدهور مجالات الاستيراد والتصدير، حيث ارتفعت تكاليف الشراء والنقل لبعض السلع التي أمكن استيرادها؛

(ج) انخفاض ملحوظ في معدلات عائدات التصدير، لتدني مستويات الإنتاج الصناعي والزراعي والصيد البحري، وذلك لعدم إمكانية التصدير جوا بسبب استمرار الحظر الجوي؛

(د) تجميد الأرصدة المالية الليبية بالخارج، مما أدى إلى فقدان التسهيلات المصرفية المتعارف عليها دوليا، وكذلك تأخير المعاملات المالية والاعتمادات (كتب الاعتماد)، بسبب تأخر وصول المستندات المالية في أوقاتها المحددة؛

(هـ) ارتفاع أسعار السلع بالسوق المحلي بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت أسعار بعض السلع إلى أكثر من ٢٠٠ في المائة والبعض الآخر من ٧٠ في المائة إلى ١٥٠ في المائة، مما أثر هذا الارتفاع في الأسعار على المواطنين الليبيين، وأدى بالتالي إلى استنزاف معظم مدخراتهم وخاصة ذوي الدخل المحدود، وكذلك أثر في المداخيل الفعلية للمواطنين الأجانب المقيمين في ليبيا من مختلف الجنسيات؛

(و) ضياع الكثير من الفرص التجارية على رجال الأعمال العرب الليبيين والأجانب وتكبدهم خسائر مالية، بسبب اضطرارهم للسفر برا أو بحرا عن طريق بلد ثالث أو أكثر، الأمر الذي أدى إلى تأخرهم في الوصول إلى البلدان التي يقصدونها في الأوقات المناسبة.

ويمكن بيان حجم هذه الخسائر المالية، التي تعكس فداحة الأضرار وآثارها السلبية التي لحقت بقطاع الاقتصاد والتجارة على النحو التالي:

١ - بلغ حجم الخسائر المالية من جراء عدم تنفيذ الاعتمادات المصرفية حوالي (٠٠٠ ٠٠٠ ٨٩٠) ثمانمائة وتسعين مليون دولار تتمثل في: استيراد الملابس بأنواعها - الأحذية الجاهزة - أغذية وحليب الأطفال - المستلزمات الكهربائية وغير الكهربائية - قطع الغيار - الأثاث المكتبي والمنزلي، وغيرها من السلع الضرورية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات استهلاك السوق المحلي.

٢ - بلغ حجم الخسائر المالية الناتجة عن العجز في الناتج القومي للإنتاج الصناعي والزراعي والثروة البحرية حوالي (٠٠٠ ٠٠٠ ٥٧٥ ٢) مليارين وخمسمائة وخمسة وسبعين مليون دولار، والتي بدأت تظهر مؤشرات نتائجه المؤثرة في السوق الليبي بشكل واضح يوم بعد يوم.

٣ - بلغ حجم الخسائر المالية نتيجة لتدني حجم الصادرات للإنتاج الزراعي والثروة البحرية من وإلى الجماهيرية العظمى، بسبب استمرار الحظر الجوي حوالي (٠٠٠ ٠٠٠ ٣٧٤) ثلاثمائة وأربعة وسبعين مليون دولار.

٤ - بلغ حجم الخسائر المالية حوالي (٠٠٠ ٠٠٠ ٢١٨) مائتان وثمانية عشرة مليون دولار، تتمثل في الخسائر المادية الناتجة من جراء تجميد الأرصدة المالية الليبية بالخارج، وأيضا نتيجة لعدم تقديم أي تسهيلات مصرفية لعمليات فتح الاعتمادات والتحويلات المالية لأغراض الاستيراد والتصدير والتي تشمل القطاعات العامة والخاصة.

٥ - بلغ حجم الخسائر المالية حوالي (٠٠٠ ٠٠٠ ٢٠٠) مائتان مليون دولار، وتتمثل هذه الخسائر المالية مقابل تذاكر سفر إضافية لرجال الأعمال الليبيين من القطاعين العام والخاص، بسبب اضطرارهم للسفر بما يتمشى ومسارات خطوط الطيران الدولية والأجنبية من مطارات الدول المجاورة، وبالتالي متابعة السفر في اتجاهات مسارات إضافية إلى البلدان التي يرغبون التوجه إليها، لأغراض تنفيذ التزاماتهم وتعاقداتهم وإنجاز مهام أعمالهم، بالإضافة إلى ما يواجهون من مشاق السفر والتأخير، وما عكس عن ذلك من آثار نفسية مؤثرة.

هاء - قطاع الطاقة (النفط والكهرباء)

تكبد قطاع الطاقة (النفط والكهرباء) أضرار مادية وآثار سلبية فادحة، طالت معظم المنشآت والمؤسسات الاقتصادية الحيوية التابعة للقطاع، وذلك من جراء تنفيذ الجزاءات القسرية بتطبيق قراري مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) ٨٨٣ (١٩٩٣)، حيث قدر حجم الخسائر المالية حوالي (٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٣) ثلاثة مليارات دولار.

ويمكن بيان حجم هذه الخسائر المادية والمالية التي لحقت بقطاع الطاقة (النفط والكهرباء)، متمثلة في أهم الجوانب التالية:

١ - تأخير تطوير المصافي النفطية الليبية وضياع فرص القيمة المضافة.
٢ - تأخير تطوير الصناعات البتروكيمائية.
٣ - ارتفاع الأسعار للمواد والمعدات المستوردة.
٤ - ارتفاع تكاليف النقل.
٥ - ارتفاع تكاليف الشحن والتسويق.
٦ - ضعف فرص المنافسة في الأسواق الخارجية.
٧ - ضياع فرص الاستثمار.

إجمالي حجم الخسائر المالية لآثار الأضرار المادية الجسيمة المترتبة عن تطبيق قراري مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣) خلال الفترة من ١٩٩٢/٤/١٥ إلى ١٩٩٥/١٢/٣١ والبالغة (٢٢٤ ٧٠٢ ٧٣٤ ١٨)

وتشمل القطاعات المعنية التالية:

١ - **قطاع الصحة والضمان الاجتماعي**
حجم الخسائر المالية حوالي(٠٠٠ ٢٥٠ ١٨٧)
مائة وسبعة وثمانين مليون ومائتان وخمسين ألف دولار.

٢ - **قطاع الزراعة والثروة الحيوانية**
حجم الخسائر المالية حوالي(٧٨٢ ٢٤٩ ٩٨٢ ٥)
خمسة مليارات وتسعمائة وإثنان وثمانين مليون ومائتان وتسعة وأربعين ألف وسبعمائة واثنان وثمانين دولار.

٣ - **قطاع المواصلات والنقل**
حجم الخسائر المالية حوالي(٥٠٠ ٥٢٣ ١٥٧ ١)
مليار ومائة وسبعة وخمسين مليون وخمسمائة وثلاثة وعشرين ألف وخمسمائة دولار.

٤ - **قطاع الصناعة والمعادن**
حجم الخسائر المالية حوالي(٩٤٢ ٦٧٨ ١٥٠ ٤)
أربعة مليار ومائة وخمسين مليون وستمائة وثمانية وسبعين ألف وتسعمائة واثنان وأربعين دولار.

٥ - **قطاع الاقتصاد والتجارة**
حجم الخسائر المالية حوالي(٠٠٠ ٠٠٠ ٢٥٧ ٤)
أربعة مليار ومائتان وسبعة وخمسين مليون دولار.

٦ - **قطاع الطاقة (النفط والكهرباء)**
حجم الخسائر المالية حوالي(٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٣)
ثلاثة مليار دولار.

إجمالي الخسائر المالية حوالي(٢٢٤ ٧٠٢ ٧٣٤ ١٨)
ثمانية عشرة مليار وسبعمائة وأربعة وثلاثين مليون وسبعمائة واثنان ألف ومائتان وأربعة وعشرين دولار.

١٩٩٦/٨/٢٠ أفرنجي